

قياس كفاءة نظام حوكمة الشركات الجزائرية باستخدام التحليل التطويقي للبيانات-حالة شركات المساهمة بولاية ورقلة-
Measuring Algerian Corporate Governance System Using Data Envelopment Analysis
-Case of SPA Companies in Ouargla-

آمنة ولعة^{1*}، محمد البشير غوالي²

¹ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الجامعة، تمويل ومالية الأسواق ومالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر
² كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر

تاريخ الاستلام : 2019/05/25 ؛ تاريخ المراجعة : 2019/06/30 ؛ تاريخ القبول : 2019/08/17

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى قياس مستوى كفاءة نظام الحوكمة لسبعة (07) شركات مساهمة تنشط على مستوى بيئة الأعمال الجزائرية، خلال فترة خمسة (05) سنوات الممتدة من (2011-2015) بتقدير 35 مشاهدة. وبغية تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)، حيث تم اعتماد الآليات الداخلية لحوكمة الشركات (استقلالية مجلس الإدارة، تركيز ملكية، المراجعة الداخلية) كمداخلات لنظام الحوكمة، ومؤشرات ربحية الشركة (معدل العائد على الأصول ROA) كمخرجات للنظام. وقد أظهرت نتائج الدراسة مايلي: (أ) يعتبر نظام الحوكمة في الشركات محل البحث ذو كفاءة مرتفعة (ب) يعتبر كل من استقلالية مجلس الإدارة وتركيز الملكية محددًا لدرجة كفاءة نظام الحوكمة (ج) لا تعتبر المراجعة الداخلية محددًا للدرجة كفاءة نظام الحوكمة.

الكلمات المفتاح: نظام حوكمة الشركات ؛ آليات الحوكمة الداخلية ؛ كفاءة نظام الحوكمة ؛ درجة الكفاءة ؛ التحليل التطويقي للبيانات.
تصنيف JEL : G30 ؛ C67.

Abstract: This research paper aims to evaluate the efficiency of the corporate governance system in the Algerian companies. It includes 7 companies during the period 2011-2015, providing 35 observations. To do so, the Data Envelopment Analysis (DEA) is used, where the board of directors' independence, the property concentration and the internal audit are the inputs of this analysis; in the other hand, the Return On Assets ratio (ROA) is its output. The research findings are as follows: (a) the corporate governance efficiency is high (b) the independence of directors board and the property concentration determine this efficiency (c) the internal audit has no effect on corporate governance efficiency.

Keywords: Corporate Governance System, Internal Governance Mechanisms, Efficiency of the Governance System, Score Efficiency, Data Envelopment Analysis.

Jel Classification Codes : G30 ؛ C67.

* Corresponding author, e-mail: amina.ecf@gmail.com

I - مقدمة :

تميزت الفترة الأخيرة بأسواق متقلبة وغير مؤكدة وأزمات مالية وأهيارات لكبرى الشركات في العالم كانهيار شركة Enron للطاقة عام 2001 وشركة World Com للاتصالات عام 2002، كل هذه الأحداث أدت إلى زعزعة ثقة المستثمرين بمهنة المراجعة وآليات الرقابة والتشكيك بكفاءة مجالس إدارات الشركات وتواطؤهم مع الإدارة التنفيذية. إن ما سبق ذكره دفع بمختلف الهيئات والمنظمات الدولية إلى سن قوانين ووضع قواعد، مبادئ وآليات تسمح على الأقل بتقليل الممارسات الانتهازية ومختلف أشكال الفساد المالي والإداري، وقد شكلت في مجملها "حوكمة الشركات"، ففي هذا الصدد صرح 'Jamie Heard' الرئيس التنفيذي لهيئة خدمات المساهمين ISS أن "الفصائح الأخيرة تكشف ضعف نظام الحوكمة لدينا".

في هذا الصدد وبحكم اختلاف الأوضاع السياسية، الاقتصادية، التشريعية، الاجتماعية، والثقافية للدول، فقد اهتمت كل دولة بوضع أنظمة للحوكمة تتناسب مع بيئتها مما ولد اختلافا بين أنظمة حوكمة الشركات عبر العالم؛ بناء على الاختلافات بين الدول من جهة وتزايد الاهتمام بالممارسات الجيدة لحوكمة الشركات من جهة أخرى، فقد سعى كل من الباحثين، قادة الأعمال، الهيئات والمنظمات المهنية وأصحاب المصالح على حد سواء لإيجاد طرق لتقييم مستوى جودة أنظمة الحوكمة وإيجاد حلول لعلاج نقاط الضعف فيها وتحديد أفضل ممارساتها وربطها بمخرجات وجب تحقيقها تمثلت في ضبط ورقابة المسيرين من قبل المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح بما يضمن تحقق أداء جيد للشركات يعزز من ثروة المساهمين ويضمن استمراريتها ويحفظ حقوق مختلف أصحاب المصالح.

الجزائر - تغييرها من الدول - لم تكن بعيدة عن الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات نظرا للظروف والتغيرات التي شهدتها الاقتصاد الوطني منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي، بداية بمنح الاستقلالية للشركات العمومية، والتوجه نحو اقتصاد السوق المفتوح وما سائر ذلك من خصوصية للشركات على إثر الإصلاحات التي فرضها صندوق النقد الدولي. ولمواكبة كل هذه التغيرات تم إصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2009، ليكون بذلك للشركات الجزائرية نظام حوكمة خاص بها مستمد أساسا من القانون التجاري ومن الظروف التي أحاطت بالشركات الجزائرية فساهمت في تشكيلها على وضعها الحالي. إن من الجيد بما كان التوقف لتقييم هذا النظام ومدى تحقيقه للأهداف الذي وضع لأجلها، حتى يهدف بذلك بحثنا للإجابة عن الإشكالية التالية:

هل تعتبر نظم الحوكمة المعتمدة في شركات المساهمة الجزائرية ذات كفاءة مرتفعة بما يكفل تحقيق أهدافها؟

وللتسهيل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة تم تقسيمها للسؤالين فرعيين نوردتهما كالتالي:

1. ما مستوى كفاءة نظام الحوكمة في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة؟
2. ماهي الآليات المحددة للدرجة كفاءة نظام الحوكمة للشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة؟ وينبثق عن سؤال الثاني الأسئلة الجزئية التالية:
 - هل تعتبر آلية استقلالية مجلس الإدارة عامل محدد للدرجة كفاءة نظام الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة؟
 - هل تعتبر آلية تركيز الملكية عامل محدد للدرجة كفاءة نظام الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة؟
 - هل تعتبر آلية المراجعة الداخلية عامل محدد للدرجة كفاءة نظام الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة؟

بناء على أسئلة البحث الفرعية ومتغيرات الدراسة المزمع اعتمادها كما سيأتي تبيانها ضمن الجانب التطبيقي، تصاغ فرضيات الدراسة وفق الآتي:

1. في المتوسط، يعتبر نظام الحوكمة في الشركات عينة الدراسة ذو كفاءة مرتفعة.
2. تعتبر الآليات الداخلية للحوكمة عوامل محددة للدرجة كفاءة نظام الحوكمة في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة عند مستوى المعنوية 0,05؛ ويمكن تقسيم هذه الفرضية إلى فرضيات جزئية التالية:
 - تعتبر آلية استقلالية مجلس الإدارة عاملا محمدا للدرجة كفاءة نظام الحوكمة في الشركات الجزائرية محل الدراسة عند مستوى المعنوية 0,05.
 - تعتبر آلية تركيز الملكية عاملا محمدا للدرجة كفاءة نظام الحوكمة في الشركات الجزائرية محل الدراسة عند مستوى المعنوية 0,05.
 - تعتبر آلية المراجعة الداخلية عاملا محمدا للدرجة كفاءة نظام الحوكمة في الشركات الجزائرية محل الدراسة عند مستوى المعنوية 0,05.

1.I- الدراسات السابقة :

أهم ما يميز الدراسات الآتي عرضها والهدف من التركيز عليها هو تناولها لأسلوب من بين أحدث الأساليب في تقييم مستوى كفاءة نظام الحوكمة وهو أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (Data Envelopment Analysis DEA) والذي سيعتمد بدوره ضمن بحثنا هذا.

- دراسة شيبوب (2015) بعنوان "كفاءة نظام الحوكمة وأثرها على الأداء المالي للشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية دراسة قياسية لبعض شركات المساهمة بولاية سطيف"¹ هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى تأثير الأداء المالي لشركات المساهمة بكفاءة نظام حوكمتها في ظل بيئة الأعمال الجزائرية. حيث سعت الباحثة أولاً إلى تحديد نوع نظام الحوكمة المطبق في الشركات محل الدراسة ومدى توافقه مع النظام الألماني، وتقييم كفاءة هذا النظام وتحديد أهم العوامل المحددة لهذه الكفاءة. وقد طبقت الدراسة على عينة مكونة من 16 شركة مساهمة بولاية (سطيف_الجزائر) وهذا لمدة أربعة سنوات خلال (2010-2013). لقياس كفاءة نظام الحوكمة تم استخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات أين اعتبار نظام الحوكمة (خصائص مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية وهيكل الملكية) مدخلا والأداء المالي (نسبة الهامش المردودية التجارية RM ومعدل دوران الأصول RA) كمخرجات. وأظهرت النتائج أن أغلب الشركات تمتاز بنظام حوكمة يمتاز الكفاءة حيث بلغ معدل متوسط الكفاءة 92% كما أظهرت نتائج اختبار مقارنة المتوسطات أن مبالغ بدل الحضور ونوع الملكية هي من تحدد كفاءة نظام الحوكمة.

- دراسة Obama (2013)، بعنوان "أثر نوعية الحوكمة على المردودية المستدامة للشركات العائلية الكاميرونية"² سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المحددة لجودة الحوكمة المتمثلة في كلا من: حجم مجلس الإدارة، تركيز الملكية، وأقدمية المدير التنفيذي والتي تعمل على تحسين المردودية المستدامة للشركات العائلية الكاميرونية. وقد طبقت الدراسة على عينة مكونة من 120 شركة عائلية خلال سنة 2008، وباستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات تم تقدير درجة كفاءة حوكمة الشركات، ومن ثم تحديد أي الآليات التي ساهمت في تحسين كفاءة الحوكمة وأثرت على تحسين مردودية الشركة. وبعدها تم اختبار تأثير آليات الحوكمة التي ساهمت في تحسين ربحية الشركات على المدى الطويل. في حين تم اعتماد نظام الحوكمة مدخل، اعتمد كل من المردودية التجارية والمردودية المتوسطة للاستثمارات لتعبير عن المردودية المستدامة كمخرجات. أظهرت نتائج التحليل التطويقي للبيانات أن متوسط درجة الكفاءة بلغ معدل 0.465، وبعتماد طريقة مقارنة المتوسطات تم إثبات أن حجم مجلس الإدارة، تركيز الملكية، وعمر المدير التنفيذي تعتبر محددة لكفاءة نظام الحوكمة. أما عن دراسة أثر كل آلية على المردودية المستدامة، وكما أظهرت نتائج اختبار معدلات الانحدار المتعدد عدم وجود أثر دال لآليات نظام الحوكمة على المردودية المستدامة.

- دراسة Louizi (2011)، بعنوان "محددات الحوكمة الجيدة وأداء الشركات الفرنسية"³ سعت هذه الدراسة إلى تحديد الممارسات الجيدة للحوكمة فيما يتعلق بأداء مجلس الإدارة، هيكل الملكية وخصائص المدير والتي يمكن لها أن تحسن من أداء الشركات الفرنسية. بهدف تحقيق أهداف الدراسة تمت الاستعانة بعينة مكونة من 132 شركة فرنسية غير مالية مدرجة في البورصة في مؤشر SBF 250 خلال الفترة الممتدة ما بين (2002-2008). حيث قام الباحث أولاً بالمقارنة ما بين منهجيات وأساليب تقييم أنظمة حوكمة الشركات حسب وكالات التصنيف باستخدام التحليل العاملي، أين أظهرت النتائج أن مناهج وكالات التصنيف غير متجانسة. ومن ثم تم قياس درجة كفاءة الحوكمة في الشركات باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات وهذا بالاعتماد على خصائص نظام الحوكمة (مجلس الإدارة، هيكل الملكية وخصائص المسيرين) كمدخلات، ومؤشرات الأداء المالي (Q de Tobin والعائد على حقوق الملكية ROE) كمخرجات، وقد أظهرت النتائج أن درجة كفاءة نظام الحوكمة لغالبية شركات عينة الدراسة معتدلة وبمعدل 68%. في حين أظهرت نتائج اختبار مقارنة المتوسطات الآليات المحددة للكفاءة وتمثلت في كلا من مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء لجنتي المراجعة والتعيينات، عدد اجتماعات لجنة التدقيق، ملكية المسيرين لنسبة من رأس المال، تركيز الملكية، مكافآت المسيرين وأقدميتهم. وبعتماد معادلة انحدار متعدد أثبتت النتائج تواجد أثر موجب ودال لكفاءة نظام الحوكمة على معدل العائد على حقوق الملكية.

- دراسة Dhahri (2008)، "أثر كفاءة نظم الحوكمة على أداء الشركات التونسية المدرجة في البورصة"⁴ سعت هذه الدراسة إلى التحقق من الفرضية التي مفادها: إن الشركات التي تمتلك هيكل حوكمة ذو كفاءة هي الشركات التي تتمتع بأداء مالي جيد. ولتحقيق هدف الدراسة تمت الاستعانة بعينة مكونة من 41 شركة تونسية مدرجة في البورصة خلال الفترة (2000-2003). ولقياس درجة كفاءة نظام الحوكمة في هذه الشركات تم الاعتماد على أسلوب التحليل التطويقي للبيانات حيث شكل كل من تركيز الملكية والرفع المالي مدخلاته وشكل كل من معدل

الاستثمار ومعدل النمو مخرجاته. وقد تم تقسيم عينة الشركات إلى سبع فئات حسب هيكل ملكيتها ومن ثم تم اختبار فيما إذا كانت الشركات التي حققت أعلى درجات كفاءة قد أثرت في تحسين أداء الشركات والذي تم التعبير عنه بمعدل العائد على الأصول (ROA). أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات المملوكة من قبل كلا من العائلات، الشركات الأجنبية، الدولة والشركات التي شهدت تغيراً في كبار مساهمها هي شركات ذات درجة كفاءة متوسطة، حيث بلغت المعدلات في المتوسط 0.699، 0.638، 0.581 و 0.711 على التوالي. في حين سجلت الشركات التي يمثل أكبر مساهم فيها شركة أخرى أو مؤسسات مالية درجة كفاءة متدنية حيث بلغت المعدلات في المتوسط 0.294 و 0.325 على التوالي. كما أظهرت النتائج من جهة أخرى عدم وجود تأثير للشركات المملوكة من قبل العائلات والشركات غير المصنفة الأخرى على الأداء المالي، في حين تم تسجيل أثر إيجابي لكل من الشركات المملوكة من قبل شركات أخرى، الشركات الأجنبية والمملوكة للدولة. في حين أن الشركات المملوكة للمؤسسات المالية والتي تم تغيير كبار ملاكها لها تأثير سلبي.

I.2- الإطار النظري للدراسة :

تعود جذور البحث في مجال حوكمة الشركات إلى الورقة التاريخية لـ (Jensen & Meckling, 1976) والتي أظهرت أن وجود علاقة الوكالة في الشركة يؤدي إلى تضارب المصالح بين المساهمين والمديرين⁵، لهذا نجد أن مفهوم حوكمة الشركات ينبع من ضرورة معالجة المشاكل المرتبطة بفصل الملكية عن التسيير، وقد أشار كل من Shleifer & Vishny إلى أن الفكرة الأساسية التي ينبع منها مفهوم الحوكمة قائمة على تساؤلات أساسية مفادها: ما هي الطرق التي يضمن بها المساهمون عائداً على استثماراتهم؟ كيف يمكن للمساهمين قيادة المديرين لتحويل جزء من أرباحهم لهم؟ كيف يضمن المساهمون عدم قيام المديرين بتحويل جزء من رأس المال الذي استثمروه؟ كيف يضمن المساهمون أن المديرين لا يستثمرون أموالهم في مشاريع مشبوهة سيئة؟ كيف يمكن للمساهمين ضبط سلوك المديرين⁶، باختصار فقد نظرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD للحوكمة على أنها: "ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه إدارة الشركات، ويحدد من خلاله الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف مثل مجلس المديرين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، كما أنه يحدد قواعد اتخاذ القرارات وإجراءاتها المتعلقة بشؤون الشركة، وكذلك تحديد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها وآليات الرقابة على الأداء"⁷؛ بناءً على ذلك، فإن الأهداف الرئيسية للحوكمة تتمثل في ضمان قيام شركات ناجحة تسعى لخدمة المجتمع، وحماية حقوق المساهمين والدائنين وعملاء الشركة، وتحقيق الشفافية في اتخاذ القرارات التي تم جميع من له علاقة بالشركة والتعزيز من مستوى المسؤولية لدى المديرين⁸.

I.2-1 نظم حوكمة الشركات :

تشتمل حوكمة الشركات على مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية التي تحفز المديرين لتحقيق أقصى قيمة للشركة نيابة عن مساهمها. وبما أن اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام رأس المال الممنوح من قبل الملاك تعود للمديرين، وجب وجود مثل هذه الآليات بما يضمن توجيه سلوك المديرين ليتفق ومصالح المساهمين. وابتدأنا بالحديث إلى الإطار التطبيقي لحوكمة الشركات نجد أنفسنا أمام ما يعرف بـ: "نظم حوكمة الشركات" والتي تختلف من بيئة لأخرى نتيجة اختلاف عدة عوامل سياسية، اقتصادية، ثقافية، تاريخية، قانونية، طبيعة الشركة والبيئة التي تنشط فيها. ويمكن تعريف أنظمة الحوكمة على أنها "عبارة عن تطبيقات، وصف وتمثيل لوضعية الحوكمة الموجودة في بلد ما، بما يمكننا من التعرف على مختلف العناصر المكونة للإطار الفكري للحوكمة، فهو يتكون من مجموعة من المتغيرات والعلاقات ويصف التأثيرات المتبادلة بين هذه العناصر وكذلك النتائج المتوصل إليها في بيئة أعمال معينة"⁹.

تشير دراسة (Durukan & al, 2005)، أنه لكل أنظمة حوكمة الشركات نقاط ضعف ونقاط قوة، ولا توجد أي نظرية أو دليل يحدد أفضل نظام لحوكمة الشركات؛ ويضيف أنه نتيجة لعدة عوامل وقوى اقتصادية كالعولمة، تكامل أسواق رأس المال وزيادة المنافسة فإن هذه الأنظمة تتقارب، ويمكن تفسير هذا التقارب بأنه تبني أفضل الممارسات في النظم القائمة، ويقدر ما يمكن للشركات أن تتبنى هياكل وآليات من أنظمة مختلفة للحصول على ميزة تنافسية، ينبغي أن تأخذ في الحسبان النظام القانوني القائم والثقافة والتاريخ والبيئة المؤسسية التي تشكل عقبات رئيسية أمام تقارب أساس أنظمة حوكمة الشركات؛ ومع ذلك، فإنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن العوامل التي تحدد الهيكل الأمثل لحوكمة الشركات

ولا يوجد "هيكل واحد يناسب الجميع"¹⁰. إن الاختلاف السائد بين أنظمة الحوكمة يفرض اختلافا في جودة تطبيقها وعليه وجب البحث في سبل تقييم نظم حوكمة الشركات.

I.2-2 التوجه نحو تقييم أنظمة حوكمة الشركات :

إن المتبع للدراسات الحديثة في مجال الحوكمة يجد أنه بداية من سنة 1980 اتخذت الأبحاث مسلكا جديدا يتوجه نحو تطوير مؤشرات ومقاييس موثوق فيها تسمح بتحديد الحوكمة الجيدة "Good Governance"، وتساعد على تحديد المستوى الحقيقي للحوكمة في الشركات بمعنى تحديد أفضل الممارسات للحوكمة التي تضمن رقابة المسيرين من قبل المساهمين والمستثمرين وتضمن لهم حقوقهم عبر تحقق أداء جيد للشركات¹¹؛ إذ أن هذه المعايير والمؤشرات تساعد غالبية المستثمرين على تحديد الشركات ذات "الحوكمة الجيدة" بمعنى الشركات التي تسير بشكل جيد على اعتبار أنها الأكثر شفافية والأكثر خضوعا للمساءلة وتكون أقل عرضة للانتهازية والآثار السلبية المصاحبة لها على قيمة الشركات، وهو ما يعد عاملا جاذبا واستقطابا للمستثمرين، لذلك دعت الحاجة إلى بذل الجهود لتوفير مؤشرات تسمح بتحديد المستوى الحقيقي للحوكمة في الشركات وتقييم جودتها¹². وقد ظهرت العديد من الهيئات والمنظمات إضافة إلى شركات كبرى تهتم بوضع معايير للحوكمة تهدف إلى احترام حقوق المساهمين والمستثمرين، تحسين الإفصاح عن المعلومات والتشغيل السليم لدور مجلس الإدارة يُستند عليها في تقييم مستوى الحوكمة ومنها: The Standard ،The Corporate Library (TCL)، Governance Metrics International(GMI)، Deminor ،The Institutional Shareholder Service (ISS)، Moody' Investors Service، and Poor's (S&P)¹³. وقد استعان معظم المهتمين بتقييم مستوى الحوكمة على المعايير التالية: تركيز هيكل ملكية الشركة، تركيبة مجلس الإدارة ومسائلته، تعويضات المديرين التنفيذيين، خصائص لجان المراجعة، المراجعة الداخلية والخارجية، حقوق المساهمين وممارسات وعملية الاندماج والاستحواذ.

I.2-3 نقائص مؤشرات تقييم مستوى حوكمة الشركات :

إن المعايير والمؤشرات المتوصل إليها لم تخلو من بعض النقائص والتي تؤثر على التحديد الدقيق لمستوى الحوكمة. فعلى سبيل المثال نجد أن شركة إنرون (Enron) فشلت وأخارت رغم استجابتها لكل المعايير التقليدية لحوكمة الشركات من حيث الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الرئيسي بالإضافة إلى توفر لجنة مراجعة عالية الجودة وتوفر لجنة مراقبة مستقلة لتصرفات مجلس الإدارة. بينما صنفت (Google) من بين الشركات التي تتمتع بنظام حوكمة أقل من المستوى الجيد إلا أنها مستمرة. ومن أهم الانتقادات التي وجهت لمؤشرات قياس مستوى الحوكمة نذكر مايلي¹⁴:

- قصور المؤشرات والمعايير في التقييم والقياس كونها لا تعكس ولا تتواءم التطورات التحليلية الحديثة حيث أن هذه المؤشرات توفر تقييما جزئيا وتقديرات متقدمة مما يؤدي إلى زيادة أو التقليل في تقدير الوضع الفعلي للحوكمة في الشركات؛
- تستند بعض المؤشرات على معيار واحد في تقييم الحوكمة على سبيل المثال "وجود مجلس إدارة يتمتع بالاستقلالية"؛ حيث أن بناء مؤشر موثوق فيه يتطلب تناول أبعاد متعددة المعايير للحوكمة (كتكوين لجان المراجعة والمكافآت، سياسات الحماية ضد عمليات الاستحواذ، فترة وخصائص رئاسة رئيس مجلس الإدارة، وغيرها...) ذلك أن ضعف جانب من جوانب الحوكمة لا يؤدي بضرورة إلى ضعف جميع الجوانب؛
- تنسجم هذه المؤشرات بالانحياز في التقييم للشركات التي تعتمد نظام حوكمة تظهر نتائجه على المدى القصير، بينما هناك شركات لا تظهر نتائج اعتمادها لنظام حوكمة معين إلا على المدى الطويل (وبالأخص الشركات الصناعية والابتكارية)؛
- تشير هذه المؤشرات إلى تقديرات تعطي انعكاسا وهميا لواقع مستوى الحوكمة في الشركة، حيث أن بعض الشركات توفر نظاما صوريا بعيدا عن الالتزام الفعلي بتطبيق (المبادئ والآليات) أين تفتقر بعض نظم الحوكمة إلى الاحترافية والشمولية، حيث سجلت بعض الشركات تجاوزات وانتهاكات هامة من قبل المسيرين برغم من أن الشركة تتمتع بمستوى حوكمة جيد.

I.2-4 كفاءة نظام حوكمة الشركات :

لتجنب ما ذكر من نقائص في مؤشرات حوكمة الشركات فقد انتقل الباحثون من فكرة دراسة مستوى أو جودة نظام الحوكمة إلى ما يعرف "بكفاءة نظام الحوكمة"، ومن استخدام الاستبيان إلى تبني الأساليب الرياضية؛ حيث أن أحدث الدراسات لم تعد تهتم بدراسة مدى التزام الشركات بمبادئ الحوكمة وتطبيق آلياتها أو بتحديد مستوى الحوكمة الجيدة في الشركات فقط، بل انتقلت إلى دراسة الكفاءة لترتبط مستوى نظام الحوكمة المتبع بمخرجات يجب أن تتوفر إذا كان مستوى هذا النظام جيدا. وتضيف دراسة (Durukan & all, 2005) إلى أنه لتقييم أداء أو كفاءة نظام الحوكمة يتوجب بدلا من التركيز على التحقق من تطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات التركيز على مخرجات هذا النظام (نتائج تطبيق الحوكمة) ومن المسلم به أنه على الرغم من اختلاف آليات حوكمة الشركات بين الدول إلا أن النتائج التي تسعى لتحقيقها متشابهة وبالتالي فإن جميع أنظمة حوكمة الشركات بغض النظر عن هيكلتها تهدف إلى الحد من صراعات الوكالة الكامنة في الشركات الحديثة والتحسين من أدائها.

إن المفهوم الاصطلاحي "للكفاءة" لا يختلف من مؤسسة اقتصادية إلى مؤسسة مصرفية؛ وهذا من حيث المبدأ أو المعنى الاقتصادي لكلمة كفاءة (Efficiency)، حيث تعني: "الاستغلال الأمثل للموارد" أو "تحقيق أقصى المخرجات من الموارد المتاحة" أو "تحقيق مخرجات معينة بأدنى مدخلات ممكنة"¹⁵ وفي دراستنا اعتمدنا مصطلح "الكفاءة" للتعبير أساسا عن مدى قدرة الآليات المكونة لنظام حوكمة الشركات في تحقيق مستوى جيد من الأداء. وهنا نجد (Ouni, 2014) قد عرف كفاءة نظام الحوكمة في دراسته على أنها "قدرة هيكل حوكمة الشركة على تحسين عملية صنع القرار داخل الشركة وبالتالي التأثير الإيجابي على أدائها المالي"¹⁶؛ ويضيف (Obama, 2013) في دراسته أنه "يمكن القول عن شركة بأنها ذات نظام حوكمة كفؤ إذا كانت تمتلك ممارسات وآليات للحوكمة تزيد من الأداء إلى أقصى حد"¹⁷. وكما عرفه (El Mir & Khanchel, 2004) نظام الحوكمة الموثوق فيه هو النظام الذي يوائم مصالح المساهمين والمسيرين ويؤدي إلى تعظيم ثروة المساهمين"¹⁸؛ وعليه، فكفاءة نظام الحوكمة إنما هي "تعبير عن مدى قدرة التشكيلة المثلى للآليات المكونة للنظام الحوكمة في تعظيم ربحية الشركة والتحسين من أدائها" وبذلك تكون الآليات المشكولة لنظام الحوكمة المتبع (أساسا مجلس الإدارة، تركيز الملكية، المراجعة الداخلية كما يأتي تبيانها) مدخلات لقياس الكفاءة، ومؤشرات الربحية المتمثلة في العائد على الأصول مخرجات لها (كمتغيرات معتمدة ضمن بحثنا). ويفترض أن نظام الحوكمة الذي يمتاز بالكفاءة التامة هو نظام تكون فيه المدخلات قد حققت تعظيما للمخرجات.

II - الطريقة والأدوات :**II - 1 أدوات جمع وتحليل بيانات الدراسة :**

يسعى الباحثون لإيجاد مقياس مثالي يشمل مختلف آليات (المحددات) لكفاءة حوكمة الشركات ولا يركز على آلية أو آليتين من مكوناته. حيث لم يعد لديهم اهتمام بمعرفة أفضل آلية يمكن تبنيها، ولكنهم بدلا من ذلك يسعون للتعرف على "أفضل تركيبة" أو "التشكيلة المثلى" من آليات الحوكمة التي لها أن تعمل على تحسين المستوى العام لأداء الشركة¹⁹. وهنا اتجهت بعض الدراسات لاستخدام أسلوب حديث في تقييم مستوى كفاءة نظام الحوكمة (دراسات السابقة للدراسة) والمتمثل في أسلوب التحليل التطويقي للبيانات وهناك من يطلق عليه تسمية تحليل مغلف البيانات (Data Envelopment Analysis _DEA)، وهو ما سيتم تبنيه ضمن دراستنا هذه.

يعد (DEA) من بين أحد الأساليب الكمية الحديثة؛ فهو نهج جديد نسبيا يستخدم توجيه البيانات لتقييم الكفاءة التقنية للمجموعة من الكيانات المتماثلة أو وحدات صنع القرار، كما أن هذا الأسلوب يندرج ضمن طرق بحوث العمليات، ويتعبير أكثر دقة فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بأساليب البرمجة الرياضية الخطية. إذا فالتحليل التطويقي للبيانات هو التقنية التحليلية التي يمكن استخدامها في تحديد أفضل أداء ممارس في استخدام الموارد ما بين مجموعة من المنظمات²⁰. ويعرف (DEA) بأنه أسلوب يستخدم البرمجة الرياضية غير المعلمية لإيجاد الكفاءة النسبية لتشكيلة من وحدات اتخاذ القرار "DMU" "Decision-Making Unit"، والتي تستعمل مجموعة متعددة من المدخلات (خصائص نظام الحوكمة) والمخرجات (مؤشرات ربحية المؤسسة)، ويقوم DEA ببناء نسبة واحدة، وذلك بقسمة مجموع المخرجات على مجموع المدخلات لكل شركة (نظام الحوكمة)، ويتم مقارنة هذه النسب مع الشركات الأخرى، وإذا حصلت شركة ما على أفضل نسبة تصبح "حدودا كفؤة" وتقاس درجة عدم الكفاءة

للشركات الأخرى نسبة إلى الحدود الكفوة باستعمال الطرق الرياضية، ويكون مؤشر الكفاءة للشركة محصورا بين القيمة (1) والذي يمثل الكفاءة الكاملة، وبين المؤشر ذو القيمة صفر (0) والذي يمثل عدم الكفاءة الكاملة.

وقد تزايد الاهتمام باعتماد التحليل التطويقي للبيانات ضمن مختلف الأبحاث، ويرجع سبب هذا الاهتمام أساسا إلى أن (DEA) له القدرة على دمج مدخلات ومخرجات متعددة، وهذا على اعتبار أنه قائم على البرمجة الخطية التي تتيح بدورها إمكانية التعامل مع عدد كبير من المتغيرات والعلاقات (القيود)، بالإضافة إلى أنه لا يشترط اعتماد مدخلات ومخرجات مقيمة بنفس الوحدة، فالتحليل يتيح استخدام متغيرات مقيمة بوحدة مختلفة، كما أنه نموذج لا معلمي أي أنه لا يأخذ بعين الاعتبار طبيعة العلاقة التي تربط المتغيرات²¹. وما يعاب على هذا الأسلوب هو افتراض عدم وجود خطأ في القياس عند بناء الحدود وبالتالي فإن أي انحراف عن الحدود يعزى إلى عدم الكفاءة دون غيرها من العوامل²².

تهدف دراستنا إلى قياس مستوى كفاءة نظام الحوكمة في مجموعة من الشركات الجزائرية، ومن أجل الوصول إلى النتائج المرجوة، وبغرض تحقيق الأهداف بخطوات منهجية صحيحة مع الإجابة عن الأسئلة المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري للدراسة، بالإضافة إلى المنهج التحليلي والإحصائي في الجانب التطبيقي. وقد تم اعتماد مجموعة من الأساليب الإحصائية بالإضافة إلى التحليل التطويقي للبيانات الذي يعتبر محور البحث وأساسه، فقد تم اعتماد مقارنة المتوسطات وما ارتبط بها من إحصائيات والجدول المتقاطعة وما ارتبط بها من إحصائيات هي الأخرى. وقد تم تجميع بيانات البحث بواسطة استمارة مبسطة تحوي متغيرات البحث الآتي تبيانها، في حين تم تحليل البيانات باعتماد كل من البرامج التالية: برنامج SIAD V3 (Sistema Integrado de Apoio à Decisao) لقياس درجة كفاءة نظم الحوكمة. إضافة إلى Excel و SPSS V23.

II - 2 عينة الدراسة :

في مسعى نحو تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلته تم التركيز مباشرة على شركات المساهمة (SPA) التي تنشط على مستوى ولاية ورقلة (غير مسعرة في البورصة)، وقد تم اختيار عينة عشوائية من شركات المساهمة والبالغ عددها سبع (07) شركات؛ وتمت الدراسة خلال الفترة الممتدة من (2011-2015)؛ أين بلغ عدد مشاهدات الدراسة (35) مشاهدة. والجدول رقم (01) يعرض شركات عينة الدراسة وطبيعتها والقطاع الذي تنشط فيه.

II - 3 متغيرات الدراسة وقياسها :

تشتمل كل أنظمة الحوكمة عبر العالم على نوعين من الآليات لحوكمة الشركات داخلية وأخرى خارجية وما يميز كل نظام عن الآخر هو الاختلاف في درجة تطبيقها من جهة وغياب أصناف منها من جهة أخرى. وحسب دراسة (شيبوب، 2015) يمكن القول أن نظام الحوكمة بالشركات الجزائرية يولي أهمية كبيرة للآليات الداخلية على حساب الخارجية، حيث حصرت هذه الأخيرة في القوانين والتشريعات بالإضافة إلى الرقابة القانونية المفروضة من قبل محافظي الحسابات، الخبير المحاسب، مفتشي مراكز الضرائب ووزارة المالية في الحالات الطارئة. أما السوق المالية كآلية خارجية هامة، فبورصة الجزائر لا تزال في بدايتها، في حين تفضل الشركات اللجوء إلى البنوك للتمويل مما يجعلها آلية خارجية أخرى²³. وفي هذا سياق تشير دراسة (عبد الصمد، 2013) إلى أن المراجعة الخارجية بالإضافة إلى هيئات إدارة الشركات (مجلس الإدارة، مجلس المراقبة ومجلس المديرين) من الآليات الأساسية التي حظيت بالاهتمام في الجزائر لما لها من دور بارز في التخفيف من حدة الصراع بين أصحاب المصالح²⁴. وفي دراستنا سنحاول التركيز على أهم الآليات الداخلية التي تميز نظام الحوكمة بالشركات المساهمة في الجزائر: مجلس الإدارة محصورا في استقلاليتها، تركيز الملكية والمراجعة الداخلية. وقد تم التركيز على العدد القليل من الآليات الخاصة بحوكمة الشركات بفعل قلة عدد المشاهدات (عدد السنوات × عدد الشركات) المعتمدة ضمن بحثنا، أين تفرض أساسيات الاقتصاد القياسي قلة المتغيرات في ظل قلة المشاهدات للرفع من جودة البحث.

في هذا الصدد، قد أشار (Habbash, 2010) في دراسته إلى أن هيكل الحوكمة الجيد هو الذي يتضمن لجنة مراجعة تعمل بشكل مناسب، مجلس إدارة مكون بعناية، هيكل ملكية متوازن ومراجع خارجي مستقل ويقظ²⁵. وكما تشير لجنة كادبوري ومعهد نيوزيلندا إلى أن الحوكمة

الجيدة تعزز إذا كان غالبية أعضاء مجلس الإدارة مديريين غير تنفيذيين (مستقلين)²⁶ وكما أظهرت بعض الدراسات أنه لتطوير مستوى الحوكمة يجب أن تتوفر الشركات على عدد معتبر من المديرين الخارجيين، كما يجب أن يشتمل مجلس الإدارة على أعضاء مستقلين ليس لهم اتصال مع المدير التنفيذي للشركة؛ وكما يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة من حاملي نسبة كبيرة من أسهم الشركة (ملكية إدارية)، وكما يجب أن يحصلوا على رواتبهم في شكل أسهم ويجب تقييمها بشكل رسمي²⁷. وإن ما يميز أنظمة حوكمة الشركات الرديئة أنها تشمل الشركات التي تسيطر عليها العائلة، وتتميز بضعف قوانين حماية المساهمين وضعف المسائلة والشفافية. وفي هذا سياق يشير (Shleifer & Vishny, 1997) بأنه إذا كانت هناك حماية ضعيفة للمستثمر في السوق؛ ومحاولة لتجنب النتائج السلبية لمثل هذه الظروف، فإن الدول تطور آليات لحوكمة الشركات بديلة مثل الملكية المركزة، والأرباح الإلزامية ومتطلبات الاحتياطي القانوني²⁸. إذ يعد هيكل الملكية (تركز الملكية، هوية المساهمين، ملكية كبار المساهمين) من العناصر المهمة في تحديد كفاءة الحوكمة بحيث عادة ما يمارس المساهمون أصحاب الحصة الكبيرة من رأس المال السيطرة على الشركة واتخاذ القرارات فيها²⁹.

من جهة أخرى، سيتم اعتماد مؤشرات الربحية كمخرجات للكفاءة، حيث تعتبر الربحية الشركة هدفا أساسيا وأمرا ضروريا لبقائها واستمرارية نشاطها وغاية يتطلع إليها المساهمون. وتستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة الشركة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي تكبدتها خلال فترة زمنية محددة³⁰، ضف إلى ذلك أنها تسمح بقياس كفاءة السياسات والقرارات الاستثمارية المتخذة من قبل الإدارة العليا وقدرتها على تحقيق الربح وهذه تم الإدارة لكي تحكم على مدى نجاحها في تطبيق السياسات المخطط لها وكفاءتها في استخدام الموارد المتاحة، كما أنها تم الملاك والمستثمرين الحاليين والمرتقبين إضافة إلى المقرضين وغيرهم من أصحاب المصالح³¹. وفي حدود دراستنا سيتم التركيز على المؤشرات المحاسبية فقط في ظل غياب شركات مدرجة في البورصة ضمن المجال التطبيقي هذا من جهة، وفي حدود ما أتيت لنا من كشوف مالية من جهة أخرى، فإنه سيتم التركيز مباشرة على العائد على الأصول (ROA).

تلخيصا، فإنه لقياس كفاءة نظام الحوكمة تمثلت متغيرات الدراسة في مكونات نظام الحوكمة المتبع داخل الشركة (استقلالية مجلس الإدارة، تركيز الملكية والمراجعة الداخلية) كمدخلات، في حين يمثل مؤشر الربحية (العائد على الأصول) مخرجات لها، والجدول رقم (02) يعرض لنا مختلف الآليات المعتمدة في دراستنا وكيفية قياسها. وشكل رقم (01) يوضح نموذج الدراسة.

III- النتائج ومناقشتها :

III-1 وصف متغيرات الدراسة :

يلخص الجدول رقم (03) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة وقد أظهرت نتائجها أن متوسط استقلالية أعضاء مجلس الإدارة قدر بنسبة 20% من مجموع الأعضاء، أي ما يعادل عضوين مستقلين وبانحراف معياري قدره 21% ويلاحظ أن هناك تباين بين القيمة الدنيا والقيمة العليا إذ قدرت أعلى قيمة بنسبة 57% أي ما يعادل أربعة أعضاء مستقلين بينما انعدمت القيمة الدنيا أين تعدم الاستقلالية بمجالس إدارة الشركات العمومية والشركة المختلطة دون باقي الشركات وهذا ما يفسر نسبتها المنخفضة في المتوسط. وبالنظر إلى تركيز الملكية نلاحظ أن قيمة المتوسط قد بلغت 2 أي ما يعادل شريكين في كل شركة تتجاوز حصتهما 10% من إجمالي أسهم الشركة وهذا راجع لتكون عينة الدراسة من شركتين عامة وأربعة شركات مختلطة؛ مع تشتت بسيط قدر ب 0,908 حيث أنه توجد شركة واحدة خاصة وعائلية بها أربعة مساهمين تتجاوز حصتهم 10%. وكما يتضح من خلال الجدول أن متوسط وجود خلية للمراجعة الداخلية بالشركات محل الدراسة قد بلغ معدل 0,85 وبانحراف معياري قدر ب 0,35، حيث أن كل شركات عينة دراسة تمتلك خلية للمراجعة الداخلية ما عدا الشركة الخاصة Alpha Computer. وفيما يخص معدل العائد على الأصول كمؤشر هام على ربحية الشركات فقد بلغ في المتوسط 1,408 دج وبشتت عن قيم الوسط الحسابي بمقدار 9,207 وهذا ما يفسر الفرق الواضح بين القيمة العليا والتي بلغت 12,49 وبين القيمة الدنيا المقدرة ب 36,49 وهذا ما يشير إلى التدهور في مؤشر ربحية الشركات محل الدراسة. ويمكن تفسير ذلك من خلال النتيجة الصافية السلبية التي حققتها كل من شركة (BJSP-HESP-BASP-WESP) خلال سنوات الدراسة.

III- 2 اختبار فرضيات الدراسة :

III- 2- 1 نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى :

لاختبار الفرضية الأولى والتي مفادها: "في المتوسط، يعتبر نظام الحوكمة في الشركات عينة الدراسة ذو كفاءة مرتفعة" تم استخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) لقياس درجة كفاءة الحوكمة في الشركات محل الدراسة. حيث سنستخدم نموذج عوائد الحجم الثابتة (CRS) مع التوجه الخارجي (output) ذلك أنه لا يمكن لمتخذ القرار داخل الشركة (المدير العام/الرئيس المدير العام) التحكم بخصائص الآليات التي تشكل نظام الحوكمة داخل الشركة بحيث أنها مفروضة بقوة القانون في الجزائر، بينما يمكنه التغيير من مخرجات النظام الحوكمة بحيث يرجع الهدف هنا تعظيم المخرجات أي التحسين من ربحية الشركة عند مستوى نظام حوكمة معين. والجدول رقم (04) يوضح الإحصاءات الوصفية للدرجة كفاءة نظام الحوكمة باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)، ويمكن القول بأن الشركة ذات نظام حوكمة كفو إذا حققت درجة كفاءة تساوي الواحد (1). وما يلاحظ من خلال الجدول أن نظم الحوكمة التي حققت الكفاءة التامة خلال سنوات الدراسة قدرت بنظامين من بين 35 نظام حوكمة. ومن بينها شركة انعدمت فيها كفاءة نظام الحوكمة (0) وهي نفس الشركة (WESP سنة 2015) التي حققت أدنى معدل للعائد على الأصول. وكما يلاحظ من خلال الجدول أن متوسط كفاءة نظام الحوكمة للشركات عينة الدراسة وخلال فترة الدراسة قد بلغت نسبة 76% وبانحراف معياري قدر بنسبة 20% وهذا ما يدل إن أمكن القول عن التباين الواضح ما بين الشركات وخلال فترة الدراسة في تحقيق مستويات من المخرجات (مؤشر الربحية) تتوافق نوعا ما مع مدخلات نظام الحوكمة. وكما يظهر كذلك الشكل رقم (02) معدلات الكفاءة المتوسطة لمختلف الشركات خلال فترة الدراسة من 2011 إلى سنة 2015، بحيث يلاحظ أن مستويات الكفاءة تتراوح ما بين درجة الكفاءة القصوى والمقدرة بـ 0,95 بالشركة العمومية ENSP وبين درجة الكفاءة الدنيا المقدرة بـ 0,55 بالشركة المختلطة BASP. وإذا ما تم تقسيم مستويات الكفاءة المحققة لعينة الدراسة خلال فترة الدراسة إلى كفاءة متدنية والتي حققت معدل يتراوح ما بين [0,25,0]، كفاءة معتدلة والتي يتراوح معدلها ما بين [0,75,0,25] وكفاءة مرتفعة [1,0,75] نجد أن ما نسبته 62,85% من شركات قد حققت كفاءة مرتفعة وما نسبته 34,28% من الشركات ذات كفاءة معتدلة. أما باقي معدلات الكفاءة المحققة فهي ضعيفة جدا (منعدمة) بنسبة 2,85% والتي حققتها شركة واحدة (شركة WESP خلال سنة 2015).

من خلال النتائج السابقة يمكن تأكيد صحة الفرضية الأولى للدراسة والتي مفادها "في المتوسط، يعتبر نظام الحوكمة في الشركات عينة الدراسة ذو كفاءة مرتفعة". حيث بلغ متوسط الكفاءة لديها معدل 76% إذ حققت أغلبية الشركات بنسبة 62,85% معدل كفاءة مرتفع يتراوح ما بين معدل 75% ومعدل الكفاءة التامة 100%. وبالنظر إلى عدد المشاهدات التي حققت فيها كفاءة تامة بلغت مشاهدتين (02) من أصل 35 مشاهدة، فإنه يمكن القول أنه ضمن عينة الدراسة توجد شركتين لديها نظام حوكمة ذو كفاءة تامة يعمل على تحسين ربحية الشركة، وما يفسر هذه النتيجة هو قدرة مدخلات نظام الحوكمة (آليات الحوكمة الداخلية المعتمدة ضمن دراستنا) على تعظيم مخرجاته (مؤشر الربحية ROA) خلال فترة الدراسة.

III- 2- 2 نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية.

لاختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الثانية والتي مفادها: "تعتبر الآليات الداخلية للحوكمة عوامل محددة للدرجة كفاءة نظام الحوكمة في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة عند مستوى المعنوية 0,05"؛ سيتم اعتماد اختبار مقارنة المتوسطات للحكم على صحة الفرضيات من عدمه، أين يتم تحديد أي عامل له أن يساهم في تحديد درجة الكفاءة وإحداث فرق بين الشركات على أساس كفاءة نظام حوكمتها (وبالتالي التأثير في ربحية الشركات تعظيمها أو تدنيها)، بحيث يتم الحكم على كل عامل على حدى، وهنا قمنا بتقسيم شركات عينة الدراسة إلى مجموعتين، المجموعة الأولى تضم الشركات التي لديها نظام حوكمة ذو كفاءة مرتفعة، أما المجموعة الثانية فتتضمن الشركات التي نظام الحوكمة فيها ذو كفاءة متدنية؛ وهذا على أساس متوسط كفاءة نظام حوكمة شركات عينة الدراسة بحيث:

- نظام الحوكمة ذو كفاءة مرتفعة: معدل الكفاءة أكبر من أو يساوي 0,76 ويمنح القيمة "1". (بتقدير 22 مشاهدة)

- نظام الحوكمة ذو كفاءة متدنية: معدل الكفاءة أقل تماما من 0,76 ويمنح القيمة "0". (بتقدير 13 مشاهدة)

ولاختبار كل فرضية جزئية على حدى تم استخدام تحليل التباين للمقارنة بين المتوسطات (ANOVA) وذلك لدراسة العلاقة بين درجة الكفاءة المحققة ومتغير استقلالية مجلس الإدارة ومتغير تركيز الملكية. وكما استخدمنا اختبار كاي تربيع (Khi-deux) المتعلق بالجدول المتقاطعة من أجل دراسة العلاقة بين مستوى الكفاءة المحققة ومتغير المراجعة الداخلية. وتم ذلك بالشكل الآتي:

III- 2- 2- 1 نتائج اختبار الفرضية الجزئية الأولى حول عامل استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في تحديد درجة كفاءة نظام الحوكمة.

H1₀ : لا توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين الشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة مرتفعة والشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة متدنية حسب عامل استقلالية أعضاء مجلس الإدارة؛ عند مستوى الدلالة 0,05.

H1₁ : توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين الشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة مرتفعة والشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة متدنية حسب عامل استقلالية أعضاء مجلس الإدارة؛ عند مستوى الدلالة 0,05.

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن قيمة متوسط استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في الشركات التي نظام الحوكمة فيها ذو كفاءة متدنية قدر بـ 0,22 وبانحراف معياري قدره 0,14 وهو قريب من متوسط استقلالية مجلس الإدارة في الشركات التي نظام الحوكمة فيها ذو كفاءة مرتفعة والمقدر بـ 0,19 وبانحراف معياري بلغ معدل 0,24. وكما يشير الجدول إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة مرتفعة والشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة متدنية حسب عامل استقلالية أعضاء مجلس الإدارة عند مستوى الدلالة (0,05) وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت 0,020 وهي أقل من 0,05؛ وعليه، نقبل الفرضية البديلة H1₁ بمستوى دلالة 5%. ومنه يمكن تأكيد صحة الفرضية الجزئية الأولى "تعتبر آلية استقلالية مجلس الإدارة عاملا محددًا للدرجة كفاءة نظام الحوكمة في الشركات الجزائرية محل الدراسة عند مستوى المعنوية 0,05".

III- 2- 2- 2 نتائج اختبار الفرضية الجزئية الثانية حول عامل تركيز الملكية في تحديد مستوى درجة كفاءة نظام الحوكمة.

H2₀ : لا توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين الشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة مرتفعة والشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة متدنية حسب عامل تركيز الملكية؛ عند مستوى الدلالة 0,05.

H2₁ : توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين الشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة مرتفعة والشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة متدنية حسب عامل تركيز الملكية؛ عند مستوى الدلالة 0,05.

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن قيمة متوسط تركيز الملكية في الشركات التي بها نظام الحوكمة ذو كفاءة متدنية والشركات التي نظام الحوكمة بها ذو كفاءة مرتفعة؛ متساوية بحيث قدر بمعدل مساهمين في كل مجموعة تتجاوز حصتها من رأس مال الشركة 10%. وبانحراف معياري معدوم بين شركات المجموعة الأولى؛ وبانحراف معياري بلغ معدل 1,195 بين شركات المجموعة الثانية. وكما يشير الجدول إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة مرتفعة والشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة متدنية حسب عامل تركيز الملكية عند مستوى الدلالة (0,05) وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت 0,000 وهي أقل من 0,05. وبذلك نقبل الفرضية البديلة H2₁ بمستوى دلالة 5%. ومنه يمكن تأكيد صحة الفرضية الجزئية الثانية "تعتبر آلية تركيز الملكية عاملا محددًا للدرجة كفاءة نظام الحوكمة في الشركات الجزائرية محل الدراسة عند مستوى المعنوية 0,05".

III- 2- 2- 3 نتائج اختبار الفرضية الجزئية الثالثة حول عامل المراجعة الداخلية في تحديد مستوى درجة كفاءة نظام الحوكمة.

H3₀ : لا توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين الشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة مرتفعة والشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة متدنية حسب عامل المراجعة الداخلية؛ عند مستوى الدلالة 0,05.

H3₁ : توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين الشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة مرتفعة والشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة متدنية حسب عامل المراجعة الداخلية؛ عند مستوى الدلالة 0,05.

وتظهر لنا نتائج الجدول رقم (07) اختبار دلالة وتحديد الفروق حسب إحصاءات التي تم تقديرها باستخدام الجداول المتقاطعة؛ حيث أن أغلبية عينة الدراسة (ست شركات) وخلال خمس سنوات تتوفر على خلية للمراجعة الداخلية بنسبة 85,7% وينعدم وجودها ضمن عينة دراسة بنسبة 14,3% (الشركة الخاصة Alpha لا تتوفر على خلية للمراجعة الداخلية). وكما يلاحظ من خلال الجدول وبالنظر إلى المجموعة الأولى من الشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة متدنية (والتي تمثل 13 مشاهدة) فإن الشركات التي تتوفر على خلية للمراجعة الداخلية قد ساهمت في تحقق الكفاءة المتدنية بنسبة 100%. وبالنظر إلى المجموعة الثانية من الشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة مرتفعة (والتي تمثل 22 مشاهدة) فإن الشركات التي تتوفر على خلية للمراجعة الداخلية قد ساهمت في تحقق الكفاءة المرتفعة بنسبة 77,3%. وكما ساهمت الشركات التي تنعدم بها خلية للمراجعة الداخلية في ذلك بنسبة 22,7%. وكما تشير نتائج الجدول إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة مرتفعة والشركات التي تملك نظام حوكمة ذو كفاءة متدنية حسب عامل المراجعة الداخلية عند مستوى الدلالة (0,05) وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار بلغت 0,063 وهي أكبر من 0,05. وبذلك نقبل فرضية العدم H₃₀ بمستوى دلالة 5%. ومنه يمكن نفي صحة الفرضية الجزئية الثالثة وتعديلها على نحو التالي: "آلية المراجعة الداخلية لا تساهم في تحديد درجة كفاءة نظام الحوكمة في الشركات الجزائرية محل الدراسة عند مستوى المعنوية 0,05". بناءً على نتائج الاختبارات السابقة يمكننا قبول الفرضية الرئيسية الثانية جزئياً، ويعاد صياغتها كالتالي: "تعتبر كلا من آلية استقلالية مجلس الإدارة وتركز الملكية عاملين محددتين لدرجة كفاءة نظام الحوكمة في الشركات المساهمة الجزائرية محل الدراسة عند مستوى المعنوية 0,05".

IV- الخلاصة :

استناداً إلى ما ورد في الدراسات السابقة والنتائج التي توصلت إليها؛ وفي حدود المجال التطبيقي والمعطيات التي توفرها بيئة الأعمال الجزائرية. حاولنا من خلال دراستنا هذه تقييم مستوى كفاءة نظام الحوكمة للعينة مكونة من سبع شركات مساهمة جزائرية ناشطة على مستوى ولاية ورقلة خلال فترة خمس سنوات (2011-2015). وذلك بالاعتماد على أسلوب التحليل التطويقي للبيانات كطريقة رياضية لا معلمية تتسم بمجموعة من الخصائص ذلك أنه يسمح بمراعاة طبيعة العلاقة (خطية أو غير خطية، داخلية أم خارجية) بين المدخلات والمخرجات مما يسهل من تقييم مستوى كفاءة النظام. وقد تم تحديد نظام الحوكمة لدينا بمجموعة من المدخلات شكلت في مجملها آليات الحوكمة الداخلية والمتمثلة في (استقلالية مجلس الإدارة، تركيز الملكية، المراجعة الداخلية) ومؤشرات الربحية والمتمثلة في (العائد على الأصول ROA) كمخرجات للنظام الحوكمة. واعتماداً على التحليل التطويقي للبيانات واختبار مقارنة المتوسطات تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. نظام الحوكمة في الشركات عينة الدراسة ذو درجة كفاءة مرتفعة حيث بلغ المتوسط خلال فترة دراسة 76%. ونرجح هنا أن وصولنا لهذه النتيجة يرجع للأهمية شركات عينة الدراسة والمتمثلة في الشركات المساهمة؛ طبيعة هذه الشركات من ناحية اتساع حجمها وكبر الموارد المالية التي تزخر بها جعلتها محط اهتمام الدولة حيث تم التأكيد على كيفية تسييرها وقواعد تنظيم المعاملات بها ما بين المساهمين ومجلس الإدارة والمدبرين بالإضافة إلى اجراءات مراجعة حساباتها المالية كفرض مراجعة حساباتها من قبل محافظ حسابات؛ وغيرها من قوانين ضبط وتسيير شركات المساهمة. كل هذا شكل في مجمله الاهتمام أكثر بتطبيق خصائص وآليات نظام الحوكمة مما أدى في الأخير إلى رفع من كفاءتها. وبالمقارنة مع الدراسات السابقة نجد أنه على العموم؛ النتيجة التي توصلنا اليه تقترب إلى ما توصلت اليه دراسة (شيبوب، 2015) و (Louzi, 2011) فقد بلغ متوسط كفاءة الحوكمة لديها درجة 92%، 68% على التوالي. وتختلف مع الدراسة (Obama, 2013) والتي توصلت إلى درجة كفاءة الحوكمة في شركات العائلية الكاميرونية ضعيفة بنسبة 46%؛
2. تعتبر آلية استقلالية مجلس الإدارة عامل محدد للدرجة كفاءة نظام الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية عينة الدراسة حيث تعد آلية

الاستقلالية أهم الخصائص التي تقف عليها فعالية مجلس الإدارة، بحيث تعزز من قيام هذا الأخير بمهامه الاشرافية والرقابية في ضبط ممارسات الإداريين للعمل في إطار مصلحة حملة الأسهم وذوي الحقوق وتعظيم قيمة الشركة بحيث تضمن فعالية الأداء؛ وهذا ما يزيد من كفاءة الحوكمة؛

3. تعتبر آلية تركيز الملكية عامل محدد للدرجة كفاءة نظام الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية عينة الدراسة؛ إذ انه بنظر إلى بيئة أعمال البلدان الناشئة ولاسيما الجزائر تكاد تكون الحماية القانونية للمستثمرين بها منعدمة. وهنا تبرز آلية تركيز الملكية كعامل يضمن أن مصالح المساهمين لا يتم المساس بها من قبل المسيرين. فإن تركيز الملكية في يد فئة او عدد محدود من المساهمين يفرض رقابة أكثر على المسيرين مما يجد من صراعات الوكالة وتكاليها؛ وهذا ما يزيد من كفاءة الحوكمة؛

4. لا تساهم آلية المراجعة الداخلية في تحديد درجة كفاءة نظام الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية عينة الدراسة؛ وما يفسر هذه النتيجة بالرغم من توفر خلية للمراجعة الداخلية في كل شركات عينة الدراسة ماعدا الشركة واحدة؛ هو ضعف فعالية وظيفة المراجعة الداخلية في تأدية دورها، وعجزها عن تحقيق التفاعل الجيد مع باقي أطراف الحوكمة وهذا ما يضعف كفاءة الحوكمة، إضافة إلى ذلك لا يحظى نشاط المراجعة الداخلية في البيئة الجزائرية بالاهتمام اللازم، حيث أن غياب هيئات مختصة في الجزائر تشرف على تكوين المراجعين الداخليين، يعتبر من الأمور التي تؤثر سلبا على كفاءة المراجعين، وكذلك غياب برامج مخصصة لتقييم كفاءة وفعالية نشاط المراجعة الداخلية على مستوى الشركة يؤثر على تحسينه وتطويره. كل هذه الأسباب شكلت عوامل ساهمت في إضعاف دور المراجعة الداخلية؛

5. وينظر إلى نتائج الدراسات السابقة نجد أنه على رغم من بعض الاختلافات في تحديد المتغيرات المكونة للنظام الحوكمة داخل الشركة إلا أنه يوجد توافق حول تأثير استقلالية مجلس الإدارة وتركيز الملكية واعتبارها من العوامل المحددة للكفاءة الحوكمة في كلا من الدراسات السابقة.

في ظل النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- بالرغم من غياب الإطار القانوني الذي يفرض تطبيق آليات نظام الحوكمة في الشركات الجزائرية. إلا أنه من الضروري تقييم كفاءة هذا نظام نظرا لأن جودة هذا الأخير تتحقق بمدى قدرة آلياته على تحقيق الهدف الذي وضعت من أجله؛ إذ أن وجود أي آلية من المفروض ان يقابلها تحسين للأداء وإلا يعتبر وجودها زائد بدون فائدة ويحمل الشركة فوق ذلك تكلفة وجودها، لهذا يتوجب تقييم نظام الحوكمة؛
- الاهتمام أكثر بتحديث ميثاق الحكم الراشد في الجزائر، والعمل على تفعيل نشاط المراكز المتخصصة في مجال الحوكمة -والتي تم إنشائها بمعية الحكومة- على أرض الواقع، للتأسيس نظام حوكمة جيد للشركات الجزائرية؛
- التركيز على أهمية اعتماد أسس واضحة عند تعيين أعضاء مجلس الإدارة، حيث يجب أن تؤخذ الكفاءة والخبرة التي يمتلكها الأعضاء حيزا من الاهتمام على غرار ضرورة توفر عنصر الاستقلالية لما لها من أهمية قصوى في زيادة كفاءة نظام الحوكمة والحد من انتهازي المسيرين.
- الاهتمام أكثر بالمراجعة الداخلية في الجزائر، وذلك من خلال تنظيم هذه الوظيفة بشكل واضح خاصة فيما يتعلق باستقلالية وكفاءة المراجعين الداخليين، وفي سبيل تحقيق ذلك فإن انشاء معاهد متخصصة تشرف على تكوينهم ومنحهم شهادات مهنية في المراجعة سيكون له دور كبير في تحسين أدائهم.

- ملاحق:

الجدول رقم (01): شركات عينة الدراسة وقطاعها الاقتصادي

الشركات	طبيعتها	قطاع النشاط
1 Alpha Computers	خاصة	خدمات / تجاري
2 BJSP - Société Algérienne de Stimulation des Puits	مختلطة	خدمات
3 HESP - Halliburton Entreprise de Services aux Puits	مختلطة	خدمات
4 BASP - Baroid Algeria de Services aux Puits	مختلطة	خدمات
5 ENSP - Entreprise Nationale de Services aux Puits	عمومية	خدمات
6 WESP - Weatherford Entreprise De Services Aux Puits	مختلطة	خدمات

7	ENAGEO - Entreprise Nationale de Géophysique	عمومية	خدمات
---	--	--------	-------

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من البيانات التي تمكنا من الحصول عليها.

جدول (02): يوضح متغيرات الدراسة (نظام الحوكمة)

المتغيرات	الترميز	طريقة القياس
المدخلات (آليات الحوكمة)		
استقلالية مجلس الإدارة	INDEP	نسبة الأعضاء المستقلين (غير التنفيذيين): عدد الأعضاء غير التنفيذيين / عدد الأعضاء
وجود خلية للمراجعة الداخلية	AUDIT	في حالة وجودها تعطي قيمة المتغير الوهمي (1) وفي حالة عدم وجودها تعطي قيمة المتغير
هيكل الملكية	CPROP	عدد الملاك الذي يمتلكون أكثر من 10% من إجمالي أسهم الشركة.
المخرجات (مؤشرات الربحية)		
معدل العائد على الأصول	ROA	نتيجة الصافية / إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الباحثين.

الجدول رقم (03): الإحصاءات الوصفية لمدخلات ومخرجات الشركات خلال الفترة (2011-2015)

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة العليا	القيمة الدنيا
استقلالية مجلس الإدارة INDEP	0,207	0,211	0,57	0
تركز الملكية CPROP	2	0,939	4	1
وجود خلية للمراجعة الداخلية AUDIT	0,857	0,355	1	0
العائد على الأصول ROA	1,408	9,207	12,492	-36,49

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج EXCEL

الجدول رقم (04): كفاءة نظام الحوكمة خلال فترة الدراسة.

عدد نظم المحققة للكفاءة تامة	المتوسط	الانحراف المعياري	أقصى قيمة	أدنى قيمة
2	0,7659061	0,2060252	1	0

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج SIAD V3

جدول (05): نتائج اختبار (ANOVA) حول عامل استقلالية مجلس الإدارة في تحديد مستوى كفاءة نظام الحوكمة.

العامل المحدد للكفاءة	الكفاءة	متدنية/مرتفعة	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	القرار
استقلالية مجلس الإدارة	0	13	0,2246	0,14655	0,020	دال (توجد فروق)
	1	22	0,1968	0,24404		

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج SPSS 23

جدول (06): نتائج اختبار (ANOVA) حول عامل تركيز الملكية في تحديد مستوى كفاءة نظام الحوكمة.

العامل المحدد للكفاءة	الكفاءة	متدنية/مرتفعة	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	القرار
تركز الملكية	0	13	2,000	0,000	0,000	دال (توجد فروق)
	1	22	2,000	1,19523		

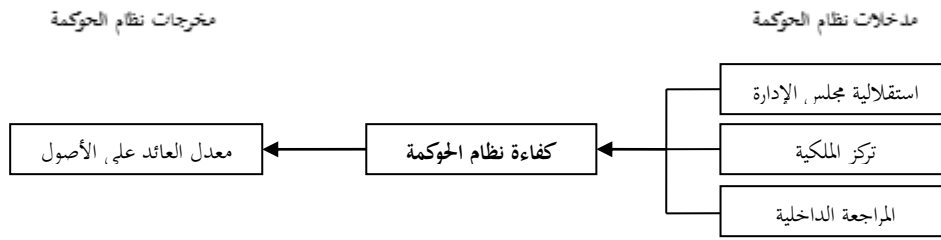
المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج SPSS 23

جدول (07): نتائج اختبار كاي تربيع (Chi-deux) والجداول المتقاطعة حول عامل المراجعة الداخلية في تحديد مستوى كفاءة نظام الحوكمة.

العامل المحدد للكفاءة	الكفاءة	متدنية/مرتفعة	وجود خلية	عدم وجود خلية	مستوى	القرار
المراجعة الداخلية	0	13	13	0	0,063	غير دالة (لا توجد فروق ذات دلالة)
	1	22	17	5		
المجموع		35	30	5		

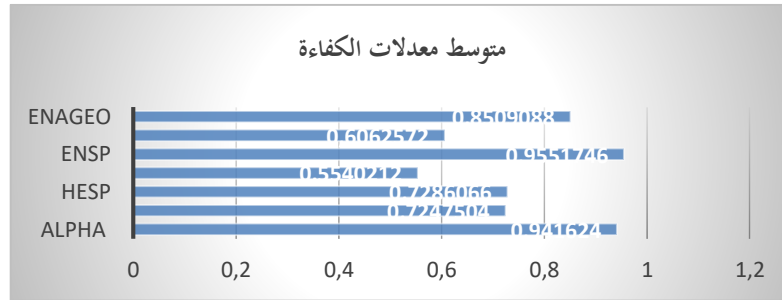
المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج SPSS 23

الشكل (01): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين

الشكل (02): الكفاءة المتوسطة المحققة من قبل مختلف الشركات عينة الدراسة خلال سنوات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج EXCEL

نتائج اختبار ANOVA لتحديد العلاقة بين درجة الكفاءة واستقلالية مجلس الإدارة وتركز الملكية

Rapport

Efficience		INDEP	CPROP
assez-bien	Moyenne	,2246	2,0000
	N	13	13
	Ecart type	,14655	,00000
Bien	Moyenne	,1968	2,0000
	N	22	22
	Ecart type	,24404	1,19523
Total	Moyenne	,2071	2,0000
	N	35	35
	Ecart type	,21107	,93934

Tableau ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
efficience * INDEP	Inter-groupes (Combinée)	2,571	4	,643	3,444	,020
	Intra-groupes	5,600	30	,187		
	Total	8,171	34			

Tableau ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
efficience * CPROP	Inter-groupes (Combinée)	3,621	2	1,811	12,735	,000
	Intra-groupes	4,550	32	,142		
	Total	8,171	34			

نتائج اختبار كاي تربيع الخاص بالجدول المتقاطعة لتحديد العلاقة بين درجة الكفاءة والمراجعة الداخلية

Tableau croisé efficience * AUDIT

			AUDIT		Total
			Non	Oui	
efficience	assez-bien	Effectif	0	13	13
		% dans efficience	0,0%	100,0%	100,0%
	Bien	Effectif	5	17	22
		% dans efficience	22,7%	77,3%	100,0%
Total		Effectif	5	30	35
		% dans efficience	14,3%	85,7%	100,0%

Tests du khi-deux

	Valeur	Ddl	Signification asymptotique (bilatérale)	Sig. exacte (bilatérale)	Sig. exacte (unilatérale)
khi-deux de Pearson	3,447 ^a	1	,063		
Correction pour continuité ^b	1,841	1	,175		
Rapport de vraisemblance	5,126	1	,024		
Test exact de Fisher				,134	,081
Association linéaire par linéaire	3,348	1	,067		
N d'observations valides	35				

- الإحالات والمراجع:

¹ شيبوب، ريم (2015)، كفاءة نظام الحوكمة وأثرها على الأداء المالي للشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية دراسة قياسية لبعض شركات المساهمة بولاية سطيف، رسالة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف.

² Obama, Jean Ndong (2013), **L'impact de la Qualité de la gouvernance sur la rentabilité durable des entreprise familiales dans le contexte du PED – le Cas du Cameroun**, rapport de recherche, N°51/13, Fonds de Recherche sur Climat d'Investissement et l'Environnement des Affaires (FR-CIEA), (Dakar : Sénégal).

³ Louizi, Amir (2011), **Les déterminants d'une « Bonne Gouvernance » et la performance des entreprises françaises – Etude empiriques**, Thèse de doctorat en Sciences de Gestion (non publiée), école doctorale sciences économique et de gestion, Université Jean Moulin Lyon 3 (Lyon : France).

⁴ Dhahri, Nadia (2008), **Impact de l'efficience des systèmes de gouvernance sur la performance des entreprise tunisiennes cotées, les Cahiers du CEDIMES**, Institut CEDIMES, 02 (02).

⁵ Durukan, M. Banu, Ozkan Serdar & Dalkilic A.Fatih (2005), **Effectiveness of the Turkish corporate governance system: CEO changes and performance measures**, 1 st International Auditing Symposium of Turkey, (Antalya: Turkey), p:01.

⁶ Louzi, Amir, Op. Cit, p: 01.

⁷ الشمري، عيد بن حامد معيوف (2011)، نموذج مقترح لقياس جودة أداء الحوكمة في الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه في المحاسبة (غير منشورة)، جامعة دمشق، ص: 20.

⁸ حمدان، علام، السرطاوي، عبد المطلب محمد وجبر، رائد جميل (2013)، أثر حوكمة الشركات في الأداء المالي والتشغيلي وأداء الأسهم في سوق الكويت المالية، *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، 20 (02)، ص: 208.

⁹ عبد الصمد، عمر علي (2013)، نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية (دراسة نظرية تطبيقية)، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية (غير منشورة)، جامعة الجزائر 3، ص: 37.

¹⁰ Durukan, M. Banu, Ozkan Serdar & Dalkilic A.Fatih, Op.Cit, p:02.

¹¹ Krafft, Jackie, Qu, Yiping & Ravix, Jacques_Laurent (2011), **Gouvernance d'entreprise et performances Sectorielles : Une réévaluation de la fiabilité des scores et des mesures de bonne gouvernance**, *Revue d'économie et prévision*, 197-198 (1/2), P : 01.

- ¹² إبراهيم، أرشد فؤاد مجيد (2015)، جودة الحكومية المؤسساتية وأثرها في إدارة رأس المال العامل - بحث تطبيقي في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية-، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، (44)، ص: 183.
- ¹³ Bhasin, Madan (2009), **Corporate Governance Rating Systems: A Powerful Tool of Accountability**, Research Gate, p:03,04
- ¹⁴ Krafft, Jackie, Qu, Yiping & Ravix, Jacques_Laurent, Op.Cit, P : 03.
- ¹⁵ بن ختو، فريد وقريشي، محمد الجموعي (2013)، قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)، *مجلة الباحث*، (12)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص: 140. على الخط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/552> (تاريخ الزيارة 2018/09/18).
- ¹⁶ Ouni, Sameh (2014), **DEA Governance Efficiency Frontier and Credit Rating**, *International Journal of Empirical Finance*, 02 (03),P: 107.
- ¹⁷ Obama, Jean Ndongo, Op.Cit, P : 17.
- ¹⁸ El Mir, Ali & Khanchel, Imen (2004), **De L'efficience de la gouvernance**, 13^e conférence de L'association internationale de management stratégique (non publiée), (Normandie : France),P : 03.
- ¹⁹ Dhahri, Nadia, Op.Cit ,P : 142.
- ²⁰ بية، إيمان وبين ساسي، إلياس (2015)، تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات في قياس الكفاءة النسبية لمؤسسات التعليم العالي الجزائرية في ظل إرادة التغيير -دراسة تطبيقية على تشكيلة من مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ما بين 2008-2001-، *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*، (08)، ص: 95. على الخط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/17055> (تاريخ الزيارة 2018/09/10).
- ²¹ شيبوب، ريمة ، مرجع سبق ذكره، ص : 147.
- ²² Obama, Jean Ndongo, Op.Cit, P : 25.
- ²³ شيبوب، ريمة ، مرجع سبق ذكره، ص: 97.
- ²⁴ عبد الصمد، عمر علي ، مرجع سبق ذكره، ص: 200.
- ²⁵ Habbash, Murya (2010), **The effectiveness of corporate governance and external audit on constraining earnings management practice in the UK**, thesis of doctorat in Philosophy (unpublished), University of Durham Business School, (Durham: England), p:39.
- ²⁶ Rouse, Paul, Wong, Jilnaught and Yeo, Victoria (2004), **efficient governance structures and corporate performance**, available at: https://pdfs.semanticscholar.org/c935/a8386cd5b8a1af9669a2bd630097d388646c.pdf?_ga=2.28795706.760264803.1546445008-56816460.1546445008 , p: 05.
- ²⁷ Louzi, Amir, Op.Cit, p: (156-157).
- ²⁸ Durukan, M. Banu, Ozkan Serdar & Dalkilic A.Fatih,, Op.Cit, P : (03-04).
- ²⁹ Louzi, Amir, Op.Cit, p : 134.
- ³⁰ عوض الله، أشرف حسني صالح (2015)، أثر العائد على الأصول ودرجة الرفع المالي على الأداء المالي بتطبيق أسلوب التكلفة وفقا للنشاط في ظل الأزمة المالية العالمية -دراسة حالة شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة-، رسالة دكتوراه فلسفة في التكاليف والمحاسبة الإدارية (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص: 184 - 185
- ³¹ عبد الرحمن، عبد الله عبد الرحمن وهاشم، عمر محمد الحسن أحمد (2016)، أثر ممارسة الأرباح على تقويم الأداء المالي (دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية)، *مجلة العلوم الاقتصادية*، 17 (02)، ص: 95.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

آمنة ولعة، محمد البشير غوالي (2019)، قياس كفاءة نظام حوكمة الشركات الجزائرية باستخدام التحليل التطويقي للبيانات -حالة شركات المساهمة بولاية ورقلة-، *مجلة الباحث*، المجلد 19 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 403-418.